

رئيس مجلس إدارة الاتحاد السوري لوكلاء ووسطاء التأمين هيثم الحريري؛

٨٠ بالمئة من نشاط التأمين الخاص للوكلاء والوسطاء

الوطن

شركة التأمين سوف تقوم بتعويضه.

وهنا يشكك الكثيرون بأنهم يتوخون الحيطة والحذر وأنهم ليسوا بحاجة لهذه العقود، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ولنفرض أن هذا الخطر قد وقع لهم فهل ما ورد في عقد التأمين سوف ينفذ؟ أي هل سوف تصدق شركة التأمين بالتعويض عن هذا الخطر؟ فبحسب الحريري، إن الوكلاء والوسطاء يبيعون خدمة مستقبلية غير ملموسة على عكس ما هو معروف من السلع المادية والخدمات العاجلة التي ترتبط بها مفهوم الدعاية والتسويق والترويج، ومن هنا أتت الصعوبة في بيع عقود التأمين، فالتأمين سلعة تباع ولا تشتري، بمعنى أنه في كل الأعمال التجارية تكون الحاجة هي التي تحرك العميل أما في التأمين فالوكيل هو الذي يذهب إلى الزبون بشكل مباشر، ويحفز لديه الشعور بضرورة شرائه لعقود التأمين، وهو الذي يتابع معه مسيرة العقد حتى تجديده.

وأوصت الهيئة العامة للجمعيات واتحادات التأمين العربية بأن يتم إشراك ممثلين عن اتحادات وكلاء ووسطاء التأمين العاملين في الأسواق العربية في مجالس إدارات الجمعيات واتحادات التأمين العربية المحلية وأن تنال هذه التوصية ما تستحقه من عناية واهتمام لكي يحصل التكامل والتنسيق بين شركات التأمين والوكلاء والوسطاء لتوحيد الرؤى والأهداف. وتدارس المجتمعون على هامش الاجتماع وبمبادرة من رئيس اتحاد الوكلاء أن يتم عقد مؤتمر للتضامن مع صمود سورية وأيضاً تعزيز هذا الصمود، ورفض الحصار الاقتصادي على سورية وشعبها وسوف يتم التواصل والتنسيق مع الأمانة العامة للقيام بالتحضيرات المطلوبة وتحديد موعد للمؤتمر.

بطاقة تعريف

تأسس الاتحاد السوري لوكلاء ووسطاء التأمين عام ١٩٦٤، ومن ثم يعد من أقدم التنظيمات التأمينية العاملة في السوق السورية وهو يضم جميع وكلاء ووسطاء ومنتجي التأمين في سورية وله دور مهم من خلال الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومنها رعاية مصالح العاملين في مهنة وكلاء ووسطاء ومنتجي التأمين والعمل على تحسين مستواهم وأوضاعهم المادية والمعنوية والثقافية والاجتماعية ورفع مستوى وعيهم المهني، وعقد الندوات والمحاضرات والدورات العلمية التأمينية، والمحافظة على الأسس التي يقوم عليها الاتحاد والقيام بالمراقبة التي تستلزمها مصلحة الاتحاد، إضافة إلى الدفاع عن حقوق ومصالح ومكتسبات الأعضاء المنتسبين للاتحاد لدى مختلف الجهات العامة والخاصة وشركات التأمين، والتعاون والتنسيق مع هيئة الإشراف ومع الشركات المرخصة لتنفيذ الخطة العامة للدولة بما يتعلق بصناعة التأمين، والمساهمة الفعالة في نشر الوعي التأميني وتطوير مهنة التأمين ورفع مستوى العاملين فيها، إلى جانب تقديم المساعدات المهنية والمادية لأعضائه ضمن الإمكانيات المتوافرة للاتحاد.

يساهم الاتحاد في نشاط القطاع التأميني من خلال حضوره الدائم في مختلف النشاطات التأمينية وأيضاً في الدورات والمحاضرات التي يعقدها، ومؤخراً تم أخذ موافقة من هيئة الإشراف على التأمين ليقوم الاتحاد بإجراء الدورات التدريبية للوكلاء الجدد لرفع مستوى ثقافتهم التأمينية ولتعريفهم على أساليب تسويق وبيع مختلف أنواع عقود التأمين وأيضاً له دور فعال في رفع اقتراحات حول إيجاد عقود تأمين جديدة وخلق مطارح تأمينية جديدة إضافة إلى تعديل بعض العقود التأمينية.

التنسيق لعقد مؤتمر تضامني لوكلاء ووسطاء التأمين العرب مع سورية

الاتحاد عربياً

أشار الحريري إلى أن الاتحاد السوري لوكلاء ووسطاء التأمين عضو في الاتحاد العام العربي للتأمين ويشارك بفعالية في مختلف ندواته وأنشطته، وأيضاً هو عضو فاعل في رابطة وسطاء التأمين العرب، وقد عقد في تونس مؤخراً اجتماع الهيئة العامة لرابطة وسطاء التأمين العرب بحضور أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين عبد الخالق رؤوف خليل ومدير عام هيئة الإشراف على التأمين في سورية سامر العرش، وبحث المجتمعون الأوضاع التأمينية في مختلف الدول العربية وقضايا تخص الرابطة والعمل التأميني العربي المشترك، وجرت انتخابات مجلس إدارة الرابطة وتم انتخاب إبلي زيادة من لبنان رئيساً للرابطة ورئيس اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين في سورية نائباً أول لرئيس الرابطة، وعقبلة العرقوبي من تونس نائباً ثانياً، وكل من إيهاب سمير من مصر ويوسف رزق الله من لبنان وحيش فراج من الأردن وفواز المقيد من الإمارات وسعيد أنطون من سلطنة عمان أعضاء لمجلس إدارة الرابطة. وخلال الاجتماع تم اتخاذ العديد من القرارات ومنها أن يكون اجتماع الهيئة العامة للرابطة القادم في سورية وباستضافة من اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين، وتمنى المجتمعون أن تصدر كل عقود التأمين عن طريق الوكلاء والوسطاء وليس بشكل مباشر عن طريق الشركات وذلك لزيادة الحفاظ على حقوق المؤمن لهم.



جميع الوكلاء والوسطاء ومنتجي التأمين، وأيضاً يخضع لمراقبة هيئة الإشراف». مشيراً إلى أنه رغم أن أنظمة وقرارات الهيئة تمنع الشركات من التعامل مع الوكلاء غير المعتمدين رسمياً «إلا أن بعض الشركات تتعامل مع أي شخص يأتي بزبون إلى الشركة ويتم إعطاؤه العمولة ونحن نتمنى من الهيئة أن تأخذ دورها في هذا المجال».

علاقة تأمينية

لدى سؤال الحريري عن شكل العلاقة بين اتحاد وكلاء التأمين واتحاد شركات التأمين رأى أن العلاقة القائمة «هي علاقة تكافئية ومبنية على الاحترام والتعاون الدائم ولأن المصلحة مشتركة لخدمة وتطوير سوق التأمين ولأن كل أعمال الوكلاء والوسطاء تصب في الشركات المنضمة للاتحاد، علماً بأن اتحاد وكلاء التأمين كان ممثلاً سابقاً في اتحاد شركات التأمين وكان العمل تكاملياً بامتياز حيث إن وجود ممثل عن اتحادنا في اتحاد الشركات وعند اتخاذ أي قرار، فإنه وحسب النظام الأساسي لاتحاد الوكلاء والوسطاء يصبح واجب التنفيذ على جميع الوكلاء والوسطاء ومن ثم يتم طرح وجهة نظر اتحادنا في مختلف قرارات الاتحاد السوري لتخرج بشكل تكاملي وملزم لكل أقطاب العملية التأمينية وهذا الموضوع ينطبق أيضاً على شركات إدارة النفقات الطبية». وفيما يخص قانون التأمين الجديد تمنى الحريري وضع قانون تأمين «عصري وشفاف ويعيد عن الشخصية» وأيضاً تدريب الكوادر التأمينية السورية بشكل احترافي وتشجيع الاستثمارات للعودة إلى سورية.

وأوضح الحريري أن تسويق التأمين من مهام الشركات، ولكن ليس ببيع، وهناك فرق كبير بين المفهومين، إذ إن الشركات من خلال الإعلانات المختلفة يجفزون المواطنين على معرفة ما التأمين ويعطون فكرة عن اسم شركتهم، وهنا يأتي دور الوكيل الذي يذهب للزبائن ويشرح لهم وبشكل تفصيلي ومرات عديدة مزايا العقود المناسبة. ومن المعلوم أنه لا يوجد تأمين مباشر لدى الشركات حتى في أوروبا وأميركا بل يتم عن طريق الوكلاء والوسطاء حصراً لأن الشركات تتفرغ للعملية التأمينية وتترك بيع العقود وهي العملية الأضعب للوكلاء والوسطاء.

ولدى سؤاله عن كون عمل الوكلاء يفتح باب الفساد في التأمين، قال الحريري «كيف يكون وجود الوكلاء باباً واسعاً للفساد وهم الذين يقومون ببيع عقود التأمين بشكل احترافي ويقدمون خدمات للمواطنين من خلال حفاظهم على ممتلكاتهم وأيضاً توفير دخل للأسرة بعد وفاة معيلها وهل هذا استنزاق غير مشروع أم إنه عمل شريف يفيد المواطن والاقتصاد الوطني؟».

حصّة الوكلاء

بين الحريري أنه من الصعب إعطاء رقم نهائي عن نسبة عمل الوكلاء من شركات التأمين، لكون أغلب الشركات لا تفصح عن أرقام أعمال وكلائها «إلا أننا في الاتحاد ومن خلال تصريح الوكلاء والوسطاء عن أرقام أعمالهم السنوية ومقارنتها بأرقام أعمال الشركات نستطيع أن نجزم بأنها تشكل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي نشاط السوق التأميني للقطاع الخاص، أي بمعزل عن الأعمال التأمينية للقطاع العام».

وأضاف «من هنا تظهر أهمية الدور الذي يقوم به الوكلاء والوسطاء ويبلغ عدد الوكلاء والوسطاء والمنتجين نحو ٦٠٠ شخص، ولكي يصبح الشخص وكيلاً للتأمين يجب أن يتمتع بالخبرة والدراسة التأمينية الكافية، إضافة إلى حصوله على الشهادة الجامعية وفي حد أدنى الشهادة الثانوية مع اتباعه دورات متقدمة في التأمين وخضوعه لدورة تدريبية يقيّمها الاتحاد ومن ثم فحص لسير معلوماته تحت إشراف هيئة الإشراف على التأمين».

وأوضح أن تنظيم عمل وكلاء ووسطاء التأمين هو مسؤولية اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين أولاً، وذلك من خلال نظامه الأساسي، وثانياً هيئة الإشراف على التأمين من خلال حصولهم على الترخيص وتجديده، «ويوجد في الاتحاد لجنة الانضباط مهمتها الاطلاع على المخالفات في حال ارتكابها من الوكلاء والوسطاء ولها الصلاحيات وحسب المخالفة لإيقاف الوكيل والوسيط عن العمل لفترة معينة، وتجري مراقبته ومحاسبته من خلال الهيئة العامة للاتحاد التي تضم

شركات تخالف الأنظمة وتتعامل مع أي شخص يأتي بزبون إليها لقاء عمولة